

القواعد الضابطة

- ١ -

لرعيان الدين الصريح

بعلم الأستاذ : محمد ابراهيم شقره
المدير الاداري بوزارة الأوقاف

قال رسول الله ﷺ :

« من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » .

مرتبة السنة النبوية في الحجية :

من المقطوع به عند كل علماء الاسلام ان السنة النبوية تلي مرتبة الكتاب الكريم في الحجية ، اذ هي مفسرة لتصوّره ، ومبينة لمعناه ، بشخصيّص عame وتنقييد مطلقة ، وتوضيّح مشكله ، وبيان مجمله ، وتفصيل أحکامه ، وتعين مبهمه ، وتعليل عّمه ، ودفع ايّهام اضطرابه ، كل ذلك جعل للسنة النبوية منزلة عالية تفف بجانب منزلة القرآن الكريم في قداستها ودينونية لها ، وفي الاتباع لاحكمها ولزوم العمل بما جاء فيها .

لفرد السنة النبوية بجزية الاسناد الصحيح :

وقد من الله على هذه الأمة بأن أرسل لها نبياً منها يتلو عليها آياته ويزكيها وبعلها الحكمة والكتاب ، فكان الرحمة المهدأة والصفوة المحبّبة ، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح هذه الأمة حتى صارت أعظم الأمم وأهدىها وأقربها منزلة من ربها ، وفارق صلوات الله عليه الدنيا وترك لأمته كتاب الله ورسالته ، أما الكتاب فلا يتطرق أدنى شك لسلم أنه محفوظ بحفظ الله له . وأما السنة فقد اصطحببت الأهواء الحاقدة على الاسلام ورسوله بعد موته ، واجترحت إثنا لا يغتفر بالوضع والكذب والتدايس ، واخترعت لذلك أساليب وطرق فسحها الله على أبيدي عدول أعلى الله قدرهم

بنافحthem عن سنة رسول الله ﷺ . واعتمدوا الجرح والتعديل في تقويم الأسانيد والحكم عليها بالوهن أو القوة ، وبذلك استقام الأمر لهم ولم يعد هناك خوف على سنة رسول الله ﷺ من تلك الأهواء المعاقدة ، فكانت لها مزية لم تكن لسوها وهي صحة الأسناد ، وبذلك حفظت كما حفظ الكتاب .

درجات الحديث :

وأحاديث الرسول عليه السلام تدور بين درجات ثلاث ، الصحة والحسن والضعف ، وأعلاها ما كان في درجة الصحة ، وأوسطها ما كان في درجة الحسن ، وأدنىها ما كان في درجة الضعف ، والمقبول من هذه الدرجات درجتان فقط ، وما الصحة والحسن ، فإذا كان الحديث صحيحاً أو حسناً يقبل في الأحكام ويصلح أن يخُجَّ به ، وإذا كان الحديث ضعيفاً ففي الأحكام لا يقبل وفي فضائل الأعمال اختلف في قبوله ، فطائفة ارتفعت العمل به وطائفة رده ، وليس هذا مجال التفصيل في أمر العمل بالحديث الضعيف .

بم يكتسب الحديث درجته ؟

ووضع الحديث في أحدي هذه الدرجات منظور فيه إلى سنته ، فإن تحققت في سنته شروط الصحة كان صحيحاً ، أو شروط الحسن كان حسناً ، أو شروط الضعف كان ضعيفاً ، وهذا الوصف للسند هو الذي يحكم به على متن الحديث بأحدى هذه الصفات ، فيعمل بها أو يرد ، ولا يطالب المحدث بالبحث عن علة في متن الحديث إذا كانت العلة غير واقعة فيه ، وإن كان المتن في حقيقة الأمر قد يكون على غير الصفة التي حكم بها عليه ، وهي في الحقيقة صفة للسند نفسه ، وهي التي اكتسبت المتن صفتة ، فالصحة والضعف إذا أصنفان مكتسبان من قوة السند أو ضعفه وكذلك الحسن .

منازل الحديث بصفته التي هو عليها .

وصفة الحديث التي حكم بها عليه لها أكثر من متزلة ، فالصحة وصف عام لكل الأحاديث التي تنطبق عليها هذه الصفة ، غير أن الأحاديث التي هذه صفتها لا تكون من الصحة بتزلاة واحدة ، بل تكون فيها تارة عالية وتارة غير ذلك ، ولذا فإن أهل المعرفة بالحديث ومصطلحه يقولون - (لا يجزم في أسناد بأنه أصبح الأسانيد مطلقاً لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكن الأسناد من شروط الصحة) ، وما يقال في الصحة يقال في الضعف ، فالضعف تارة يكون شديداً بادي الضعف ، وتارة يكون في متزلة وسط ، وتارة يكون دانياً فيه غير مقبول أبداً . لأن تفاوت مراتب

الضعف مرتب على تفاوت الضعف في الاستناد، وما قيل في الضعف يقال في الحسن كذلك ، ومن هنا كانت عبارات أهل هذا الفن عبارات دقيقة ضابطة للمعنى المراد، فإذا قبل : حديث حسن الاستناد او صحيح الاستناد فذلك دون قولهم : حديث حسن او صحيح ، لأنه قد يصبح أو يحسن الاستناد دون المتن لشذوذ أو علة ، وعبارة الترمذى المشهورة – حديث حسن صحيح تدل على دقة فهم وتفوي في نفسه وهي تغنى – أنه روى بأسنادين أحدهما يقتضي الصحة والآخر الحسن .

هل صحة الاستناد تقتضي صحة المتن والعكس ؟

هذه مسألة تحتاج الى نظر وتأمل لأنها كانت مختلفةً فيها بين أهل الفن ، والوصول فيها الى وجه الحق ليس بالأمر العسير على من يحكم على الاشياء وفق القواعد العلمية المعروفة .

فإذا قبل – هذا حديث صحيح فهذا معناه . أي ما اتصل سنته مع الاوصاف الاخرى من عدل الرواية وضبطهم وخلوه من الشذوذ والملة ، فإنه عندئذ يكون مقبولا عملا بظاهر الاستناد ، ولا يكون مقطوعا به في نفس الامر لجواز الخطأ والنسيان على الثقة .

وكذلك اذا قبل – هذا حديث ضعيف فعنده لم يصح استناده على الشروط المذكورة لا أنه كذب في نفس الامر ، لجواز صدق الكاذب واصابة من هو كثير الخطأ ، ولكن هذا أمر فرضي وليس قطعيا ، والمقطع به يقيناً في الصحيح صحة السند ، وفي الحسن حسن السند ، وفي الضعيف ضعف السند ، والحكم على متن الحديث اثما هو بالحكم على سنته ، بل لا سبيل الى الحكم على المتن الا بالحكم على سنته ، وما دام الامر كذلك فلا تستطيع أن تحكم على السند بالحكم على المتن ، وهذا جلي لا خفاء فيه .

واحيانا قد يكون الحكم على السند ليس قاضيا بالحكم على المتن . فقد يكون مثلا السند صحيحاً وليس كذلك المتن ، وهذا كالحديث المعلل ومثاله : ما انفرده به مسلم في صحيحه من رواية الوليد بن مسلم حدثنا الاوزاعي عن قتادة أنه كتب اليه يخبره عن أنس بن مالك انه حدثه قال – صليت خلف النبي ﷺ وابي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون باسم الله الرحمن الرحيم في اول قراءة ولا في آخرها ، ثم رواه من رواية الوليد عن الاوزاعي : اخبرني اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انساً يذكر ذلك ، وروى مالك في الموطن من حميد

عن أنس قال – صلبت وراء أبي بكر وعمر وعثمان فكلهم كانوا لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، وزاد فيه الوليد بن مسلم عن مالك صلبت خلف رسول الله صلوات الله عليه .

والحديث عن وجوه العلة في هذا الحديث يطول ، فمن شاء الاسترادة فليترجم إليه في مكانه من كتب المصلحة وبخاصمة كتاب تدريب الرواية لسيوطى رحمة الله في حديثه عن النوع الثامن عشر (المعلل) ، ففيه شفاء وزيادة .

ومثل المعلل المضطرب والمدرج ، وأظهر ما تكون العلة بادية لاحفاء فيها في الحديث الموضوع ، وقد كفانا الله مؤنته باولئك الذين اكرمهم الله بالذود عن ستة نبيه عليه السلام .

متى يتوى الضعف ؟

سبق أن قلنا أن تفاوت مراتب الضعف مرتب على تفاوت الضعف في الأسناد، أي ان الضعف مراتب فنها الشديد ومنها الوسط ومنها المتدنى ، فإذا كان الضعف ناجماً عن نكارة أو فسق في الراوي أو كلامه فلا يرقى الحديث إلى أعلى من درجة الضعف إذا كان قد جاء من طريق آخر و كان الضعف فيها مثل الضعف في الطريق الأولى، وذلك لقوة الضعف وعدم قدرة تلك الطريق على جبر الطريق الأولى .

اما اذا روی الحديث من وجوه ضعيفه فلا يحصل من جموع هذه الطرق حسن لهذا الحديث المروي منها الا اذا كان ضعيفه ناجماً من ضعف راويه الصدوق الامين، فانه عندئذ يرتفع الى درجة الحسن فيكون الحديث الذي هذا شأنه حسناً لغيره، مثال ذلك : ما رواه الترمذى وحسنه من طريق شعبة بن عاصم بن عبد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ابيه ان امرأة من بني فزاره تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله صلوات الله عليه أرضيت من نفسك ومالك بتعلين؟ قالت – نعم فاجاز ، قال الترمذى – وفي الباب عن عمر وابي هريرة وعاشرة وابي حدرد ، فعاصم ضعيف لسوء حفظه ، وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لجبيته من غير وجه .

وكذا اذا كان الضعف ناشطاً من ارسال او تدليس او جهة رجال زال الضعف يجيئه من طريق اخرى وكانت مرتبته دون مرتبة الحسن لذاته ، أي يكون حسناً لغيره ، وسوق الامثلة يطيل البحث ، فمن شاء فليترجم الى كتب القوم في ذلك فان فيها غنية .